

"أثر جودة البيانات الجغرافية على دقة اتخاذ القرار في المشاريع الحكومية: دراسة ميدانية على الوزارات الخدمية



إعداد

مشاعل الدباس

أولاً: نقد العنوان

العنوان تضمّن بوضوح المتغير المستقل (جودة البيانات الجغرافية) والمتغير التابع (دقة اتخاذ القرار) وحدّد السياق التطبيقي (المشاريع الحكومية في الوزارات الخدمية). كلمة "أثر" تعكس الطبيعة السببية للدراسة وتتسق مع المنهج الوصفي التحليلي والأساليب الإحصائية المستخدمة كالانحدار. إضافة العنوان الفرعي "دراسة ميدانية" يُحدّد نوع الدراسة ويُميّزها عن الدراسات النظرية البحتة.

الملاحظات النقدية

الملاحظة الأبرز والأهم هي الغياب التام للنطاق الجغرافي من العنوان. عبارة "الوزارات الخدمية" لا تُحيل القارئ إلى أي سياق مكاني محدد — لا دولة ولا منطقة ولا إقليم — مما يجعل العنوان مبهماً ويتعارض مع قواعد الصياغة الأكاديمية التي تشترط أن يكون العنوان دالاً على محتوى البحث بأقصى قدر من الوضوح. القارئ حين يطلّع على العنوان لأول مرة لا يستطيع معرفة في أي بلد أُجريت هذه الدراسة، ولا يتضح ذلك حتى بعد قراءة صفحات عديدة من الرسالة.

كذلك العنوان طويل نسبياً بسبب وجود عنوان فرعي منفصل بعد النقطتين، وكان بالإمكان دمج الفكرة بإيجاز أكبر. كما أن أبعاد المتغير المستقل الأربعة (الدقة، الاكتمال، الاتساق، حداثة البيانات) — التي تمثّل جوهر الدراسة — لم تُشر إليها في العنوان حتى بشكل إجمالي، وإن كان هذا مقبولاً أكاديمياً لتفادي الإطالة المفرطة.

أولاً: نقد العنوان

مقترحات التحسين

إعادة صياغة العنوان بإضافة اسم الدولة صراحةً ودمج العنوان الفرعي بشكل أكثر سلاسة. مثال مقترح: "أثر جودة البيانات الجغرافية بأبعادها على دقة اتخاذ القرار في المشاريع الحكومية: دراسة ميدانية على الوزارات الخدمية في ...". مع ذكر اسم الدولة.

ثانياً: نقد المقدمة

المقدمة اتبعت التدرّج المنهجي المعتاد من العام إلى الخاص، حيث استهلّت بالحديث عن التطور المتسارع في تقنيات جمع البيانات الجغرافية ثم انتقلت إلى أهمية جودة هذه البيانات ثم ربطتها بسياق المشاريع الحكومية وصولاً إلى التمهيد لمشكلة الدراسة. هذا التسلسل يُسهّل على القارئ الانتقال تدريجياً نحو صلب الموضوع. كما أن المقدمة استندت إلى مراجع حديثة (٢٠٢٣ و ٢٠٢٤) مما يعكس اطلاع الباحث على أحدث الإنتاج العلمي في المجال.

الملاحظات النقدية

أولاً: المقدمة اعتمدت بشكل شبه حصري على المراجع الأجنبية في رسم السياق العام، ولم تتضمن أي إشارة ملموسة إلى الواقع المحلي للوزارات الخدمية المستهدفة. لا يجد القارئ فيها أي معلومة عن حجم البيانات الجغرافية المتداولة محلياً، أو عدد المشاريع الحكومية التي تعتمد على التحليل المكاني، أو طبيعة التحديات التي تواجهها الوزارات الخدمية فعلياً في هذا الشأن. هذا الغياب يجعل المقدمة تبدو مقدمة نظرية عامة يمكن أن تُكتب لأي سياق وطني وليست مقدمة مخصصة لهذه الدراسة بالذات.

ثانياً: المقدمة أفردت فقرة كاملة للحديث عن تقنيات الذكاء الاصطناعي الجغرافي ودوره في تحسين جودة البيانات. هذا الموضوع مهم في ذاته لكنه ينحرف عن مسار المقدمة التي يُفترض أن تُمهّد لمشكلة الدراسة المتعلقة بـ"أثر" الجودة على القرار وليس بـ"كيفية تحسين" الجودة. هذا الانحراف أخلّ بالتماسك المنطقي للمقدمة وأقحم موضوعاً لا يخدم الفرضيات التي ستُختبر لاحقاً.

ثانياً: نقد المقدمة

ثالثاً: الفقرة الانتقالية بين المقدمة ومشكلة الدراسة جاءت مقتضبة وسريعة. المقدمة انتقلت مباشرة من الحديث النظري العام إلى عبارة "ومن ثم، فإن استكشاف أثر..." دون تمهيد كافٍ يُبرز الفجوة أو التساؤل الذي يستدعي إجراء الدراسة. كان من الأفضل تخصيص فقرة انتقالية تُلخص ما سبق وتُبرز التساؤل البحثي بوضوح.

رابعاً: رغم أن المقدمة أشارت إلى أن جودة البيانات الجغرافية "تمثل مدخلاً أساسياً لتحسين كفاءة اتخاذ القرار"، إلا أنها لم تُقدّم تعريفاً أولياً ولو مختصراً لمفهوم "جودة البيانات الجغرافية" و"دقة اتخاذ القرار" اللذين يمثلان عماد الدراسة. تقديم تعريفات أولية مختصرة في المقدمة يُساعد القارئ على فهم المقصود قبل التعمق في الإطار النظري.

مقترحات التحسين

إضافة فقرة واحدة على الأقل تتحدث عن الواقع المحلي للوزارات الخدمية وتذكر أمثلة ملموسة. حذف أو اختصار الجزء المتعلق بالذكاء الاصطناعي الجغرافي لعدم اتصاله بمشكلة البحث. توسيع الفقرة الانتقالية بين المقدمة والمشكلة لتكون أكثر ربطاً وتمهيداً. إضافة تعريفات أولية مختصرة للمفاهيم المحورية.

ثالثاً: نقد مشكلة الدراسة

مشكلة الدراسة بُنيت على فكرة مركزية واضحة وهي وجود فجوة بين جودة البيانات الجغرافية المتاحة ومتطلبات اتخاذ قرارات دقيقة. الباحث دعم هذه الفكرة بإشارات إلى أدبيات علمية ودراسات سابقة تؤكد أن ضعف جودة البيانات يؤدي إلى ارتفاع مستوى عدم اليقين وقرارات غير متوازنة. كما أشار إلى النقص في المعالجة البحثية العربية لهذا الموضوع تحديداً، مما يُبرز الحاجة لدراسة محلية.

الملاحظات النقدية

أولاً — غياب الدليل الميداني المحلي: هذه هي الملاحظة الأخطر على مشكلة الدراسة. الباحث بنى المشكلة بالكامل على استقراء الأدبيات النظرية والدراسات الأجنبية دون أن يُقدّم أي شاهد واقعي من البيئة المحلية يُثبت أن هذه المشكلة قائمة فعلاً في الوزارات الخدمية المستهدفة. لا يوجد في صياغة المشكلة أي من: تقرير حكومي يُشير إلى أخطاء في مشاريع ناتجة عن بيانات جغرافية ضعيفة الجودة، ولا إحصائية محلية عن نسبة المشاريع المتعثرة بسبب مشكلات في البيانات المكانية، ولا حتى نتائج دراسة استطلاعية أولية أجراها الباحث نفسه على عيّنة من المختصين للتأكد من وجود المشكلة ميدانياً. هذا الغياب يجعل المشكلة تبدو "مفترضة نظرياً" أكثر منها "موثقة ميدانياً"، ويُضعف من مبرر إجراء الدراسة.

ثانياً — اتساع النطاق وعدم التحديد: عبارة "القرارات في المشاريع الحكومية" فضفاضة جداً وتشمل طيفاً واسعاً من القرارات المتباينة في طبيعتها ودرجة اعتمادها على البيانات الجغرافية. فهناك قرارات تحديد المواقع وقرارات توزيع الخدمات وقرارات تخطيط البنية التحتية وقرارات تقدير التكاليف وقرارات الجدولة الزمنية — وليست جميعها تتأثر بجودة البيانات الجغرافية بنفس المقدار. عدم تمييز الباحث بين هذه الأنواع يُضعف من دقة المشكلة ويجعل نتائج الدراسة عامة أكثر من اللازم.

ثالثاً: نقد مشكلة الدراسة

ثالثاً — ادعاء غياب الدراسات العربية: الباحث أشار إلى أن "الدراسات العربية لم تتناول جودة البيانات الجغرافية بوصفها متغيراً حاسماً في دقة القرار الحكومي". هذا الادعاء قد يكون صحيحاً لكنه لم يُدعم بمسح منهجي موثق للأدبيات العربية يُثبت هذا الغياب بشكل قاطع. مجرد استعراض بضع دراسات عربية في موضوعات مختلفة لا يكفي لإثبات أن المجال بأكمله خالٍ من المعالجة.

رابعاً — ضعف التمهيد للأبعاد: المشكلة أشارت إلى أبعاد جودة البيانات (الدقة، الاكتمال، الاتساق، الحداثة) لكنها لم تُوضَّح كيف يرتبط كل بُعد تحديداً بمشكلات واقعية في اتخاذ القرار. كان بالإمكان ذكر مثال واحد لكل بُعد يُوضَّح طبيعة المشكلة: ماذا يحدث عندما تكون البيانات غير دقيقة؟ ماذا يحدث عندما تكون ناقصة؟ وهكذا.

مقترحات التحسين

دعم المشكلة بشواهد ميدانية محلية حتى لو كانت محدودة (مقابلات استطلاعية أولية مع مختصين، تقارير رسمية، حالات موثقة من واقع الوزارات). تضيق نطاق المشكلة بتحديد نوعية القرارات المكانية المقصودة تحديداً. توثيق عملية المسح الأدبي التي أدت إلى استنتاج غياب الدراسات العربية. إضافة أمثلة واقعية توضِّح أثر كل بُعد من أبعاد الجودة على القرار.

رابعاً: نقد الأهداف

صيغت الأهداف بتسلسل واضح من هدف عام شامل إلى أهداف فرعية تغطي أبعاد المتغير المستقل وعلاقتها بالمتغير التابع. الهدف العام يتسق مع العنوان والمشكلة، والأهداف الفرعية قابلة للقياس إحصائياً من خلال الأدوات المستخدمة.

الملاحظات النقدية

أولاً — التداخل بين الأهداف الفرعية: بعض الأهداف الفرعية متشابهة جداً في مضمونها وتكاد تكون صياغات لغوية مختلفة لنفس الفكرة. فالهدف المتعلق بتحليل أثر دقة البيانات الجغرافية على قدرة متخذي القرار والهدف المتعلق بدراسة دور اكتمال البيانات واتساقها في دعم دقة التحليل المكاني — كلاهما في جوهره يقيس أثر بُعد معين على المتغير التابع. الفرق بينهما شكلي ولغوي أكثر منه موضوعي. هذا التداخل يُوحى بالتضخم ولا يُضيف وضوحاً حقيقياً.

ثانياً — وجود هدف غير قابل للقياس المباشر: الهدف الأخير المتعلق بـ"اقتراح توجهات عملية وإجرائية تسهم في تحسين منظومات إدارة البيانات الجغرافية" هو في حقيقته ليس هدفاً بحثياً بالمعنى الدقيق بل هو نتيجة تطبيقية مترتبة على النتائج. الأداة المستخدمة (الاستبانة) لا تقيس هذا الهدف مباشرة وإنما يُستنبط من مناقشة النتائج. كان من الأدق صياغته كمخرج متوقع للدراسة وليس كهدف بحثي.

رابعاً: نقد الأهداف

ثالثاً — عدم تضمين هدف يتعلق بتشخيص الواقع الحالي: كان من المهم أن تتضمن الأهداف هدفاً صريحاً يتعلق بتحديد المستوى الفعلي لجودة البيانات الجغرافية ومستوى دقة اتخاذ القرار في الوزارات الخدمية (وهو ما تمّ فعلاً في التحليل الوصفي لكنه لم يُصنَّ كهدف بحثي واضح).
مقترحات التحسين

إعادة صياغة الأهداف الفرعية بشكل أكثر تمايزاً بحيث يعكس كل هدف مضموناً مختلفاً بوضوح. فصل الأهداف البحثية القابلة للقياس عن الأهداف التطبيقية المستنبطة. إضافة هدف صريح يتعلق بتشخيص مستوى جودة البيانات الجغرافية ومستوى دقة اتخاذ القرار.

خامساً: نقد الأهمية

قسّمتُ أهمية الدراسة إلى أهمية علمية نظرية (سبع نقاط) وأهمية عملية تطبيقية (ثمانية نقاط)، وأعتقد أن هذا التقسيم كان واضحاً ومنظماً. كما أن ربط الأهمية العملية برؤية ٢٠٣٠ وبجهات محددة كهيئة الحكومة الرقمية وسدايا كان موفقاً ويُعطي فُصّلت الأهمية إلى أهمية علمية (نظرية) وأهمية عملية (تطبيقية)، وهو تصنيف أكاديمي سليم. الأهمية العلمية ركّزت على إثراء الأدبيات في مجال يتقاطع فيه علم الجغرافيا التطبيقية مع نظم المعلومات الجغرافية والإدارة العامة. الأهمية العملية ركّزت على دعم متخذي القرار وتحسين منظومات البيانات.

الملاحظات النقدية

أولاً — المبالغة في تقدير الإسهام العلمي: بعض نقاط الأهمية العلمية تضمنت عبارات مبالغ فيها مقارنة بطبيعة الدراسة ونطاقها. فالقول بأن الدراسة "تقدم إطاراً نظرياً ومنهجياً" يوحي ببناء نموذج نظري جديد أو إطار منهجي مبتكر، بينما الدراسة في حقيقتها تقيس علاقة إحصائية بين متغيرين باستخدام أدوات قياس مألوفة ومنهج وصفي تحليلي شائع. رسائل الماجستير عادةً تُسهم في "تأكيد" أو "توسيع" المعرفة الموجودة أكثر من "تأسيس" أطر نظرية جديدة.

خامساً: نقد الأهمية

ثانياً — عدم الربط بمبادرات وطنية محددة: الأهمية العملية لم تُربط بأي مبادرة وطنية قائمة في مجال التحول الرقمي أو حوكمة البيانات أو رؤى التنمية الوطنية. هذا الربط كان سيعزز من القيمة التطبيقية للدراسة بشكل كبير ويُقنع القارئ بأنها تخدم أولويات وطنية فعلية وليست مجرد تمرين أكاديمي.

ثالثاً — التكرار بين نقاط الأهمية: بعض نقاط الأهمية العملية متداخلة في مضمونها، خاصة ما يتعلق بدعم متخذي القرار وتحسين منظومات البيانات وتعزيز التوجه نحو البنية الجيومكانية — فهذه جوانب متداخلة ومتراصة كان يمكن دمجها في نقاط أقل وأكثر تركيزاً. الدراسة بعداً تطبيقياً ملموساً.

لكنني ألاحظ أن بعض نقاط الأهمية جاءت مبالغاً فيها بالنسبة لرسالة ماجستير. فقولِي إن الدراسة "تُسهم في إثراء المكتبة العربية بإطار نظري متكامل" هو ادعاء كبير، لأن ما قدّمته هو مراجعة أدبيات وليس إطاراً نظرياً جديداً بالمعنى العلمي الدقيق. كذلك قولِي إن الدراسة "تُقَدِّم نموذجاً مفاهيمياً جديداً" بينما لم أقدم في الرسالة فعلاً أي نموذج بياني مفاهيمي.

كذلك ألاحظ أن نقاط الأهمية كثيرة جداً (١٥ نقطة) مما يُفقد التركيز والتأثير. كان الأفضل التركيز على أبرز خمس أو ست نقاط مع تعميق كل نقطة بدلاً من سرد عدد كبير بشكل سطحي.

كما أن بعض نقاط الأهمية العملية تتشابه فيما بينها، فالنقطتان الأولى والرابعة تتحدثان عن نفس الفكرة تقريباً (تقديم نتائج تطبيقية لصانعي القرار وتوفير رؤية واضحة لمتخذي القرار).

مقترحي للتحسين: تقليل نقاط الأهمية والتركيز على الأبرز منها، وتجنب الادعاءات المبالغ فيها التي لا يدعمها المحتوى الفعلي للرسالة، ودمج النقاط المتشابهة.

سادساً: نقد الفروض

الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية الأربع صيغت بوضوح وقابلة للاختبار الإحصائي. كل فرضية فرعية تخصّ بُعداً من أبعاد المتغير المستقل، والفرضية الرئيسية تجمعها معاً. هذا التصميم متسق مع الأهداف والتساؤلات ومع الأساليب الإحصائية المستخدمة (الانحدار المتعدد والبسيط).

الملاحظات النقدية

ولاً — صياغة الفرضيات بصيغة الإثبات: جميع الفرضيات صيغت بصيغة "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية" وليس بالصيغة الصفرية المعتادة "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية". التقليد الإحصائي السائد يبدأ بالفرضية الصفرية (فرض العدم) ثم يسعى الباحث إلى رفضها. صحيح أن بعض مدارس الأكاديمية تقبل الصياغتين، لكن البدء بالفرضية الصفرية يُعدّ أكثر دقة منهجياً لأنه يتسق مع منطق الاختبار الإحصائي الذي يبنّي قراره على رفض العدم أو عدم رفضه.

انياً — غياب فرضيات الفروق: اقتصرَت الفرضيات على اختبار الأثر المباشر بين المتغيرات، لكنها لم تتضمن أي فرضيات تتعلق بالفروق في استجابات المبحوثين وفقاً لمتغيراتهم الديموغرافية والوظيفية. المتغيرات التصنيفية المتاحة (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، الوزارة، مدى التعامل مع البيانات الجغرافية) كان يمكن أن تكشف عن تباينات مهمة وتُعمّق فهم النتائج بشكل كبير. مثلاً: هل يختلف تقييم جودة البيانات بين الوزارات الخمس؟ هل يختلف إدراك أثر الجودة على القرار باختلاف المسمى الوظيفي (مدير إدارة مقابل أخصائي نظم معلومات

سابعاً: نقد الإطار النظري

يُعدّ الإطار النظري من أقوى أجزاء الرسالة. المبحث الأول (جودة البيانات الجغرافية) تناول المفهوم من زوايا متعددة واستعرض تعريفات متنوعة من مدارس فكرية مختلفة وناقش الأهمية والأهداف والأبعاد والاستراتيجيات والتحديات بتفصيل واضح. الأبعاد الأربعة (الدقة، الاكتمال، الاتساق، الحداثة) عُولجت كل واحدة بعمق مناسب مع ربطها بالسياق الحكومي. كما أن استناد اختيار الأبعاد إلى المعيار الدولي المعروف في مجال جودة البيانات الجغرافية يُعطي أساساً معيارياً قوياً.

الملاحظات النقدية

أولاً — اختلال التوازن بين النظري والتطبيقي: الإطار النظري بمبحثيه يحتل مساحة كبيرة جداً من الرسالة مقارنة بالجزء التطبيقي والتحليلي. هذا الاختلال يُعطي انطباعاً بأن الجهد النظري طغى على الجهد الميداني، بينما رسائل الماجستير التطبيقية يُنتظر أن يكون ثقلها الأكبر في الجانب الميداني والتحليلي.

ثانياً — التكرار في المبحث الأول: مفهوم "جودة البيانات الجغرافية" عُرّف وشرّح أكثر من مرة في مواضع متعددة بصياغات مختلفة. الحديث عن أهمية الجودة تكرر بين فقرات المفهوم وفقرة الأهمية وأحياناً ضمن مناقشة الأبعاد. هذا التكرار أطال المبحث دون إضافة معرفية حقيقية وأثر على سلاسة القراءة. كان بالإمكان اختصار هذه الأجزاء المتكررة بما لا يقل عن الثلث دون فقدان أي محتوى جوهري.

سابعاً: نقد الإطار النظري

ثالثاً — ضعف المبحث الثاني مقارنة بالأول: المبحث الثاني (دقة اتخاذ القرار في المشاريع الحكومية) جاء أضعف بشكل ملحوظ من حيث العمق والتخصص. تناول مفهوم اتخاذ القرار بصورة عامة دون التعمق الكافي في خصوصية "القرار المكاني" في المشاريع الحكومية الخدمية. لم يتضمن المبحث نماذج نظرية معروفة لاتخاذ القرار في السياق الحكومي، ولم يُحدّد مراحل القرار المكاني التي يمكن ربط كل منها ببُعد من أبعاد الجودة. كما أن الأبعاد الأربعة لدقة اتخاذ القرار التي اعتمدتها الدراسة (سلامة الأساس المعلوماتي، منهجية التحليل والمفاضلة، ملاءمة القرار للسياق المكاني والزمني، قابلية القرار للتنفيذ والتقييم) لم تُستخدم في تصميم الاستبانة كأبعاد منفصلة بل دُمجت في روح واحد مما أضعف الاستفادة منها.

رابعاً — غياب النموذج المفاهيمي: لا يوجد في الرسالة بأكملها نموذج مفاهيمي بصري (شكل توضيحي) يربط المتغيرات ببعضها ويوضح العلاقات المفترضة. هذا النموذج يُعدّ من المتطلبات شبه الأساسية في رسائل الماجستير الكمية ويُساعد القارئ على استيعاب البنية المنطقية للدراسة بنظرة واحدة.

سابعاً: نقد الإطار النظري

خامساً — ضعف تأطير آليات التأثير: الإطار النظري شرح كل بُعد من أبعاد جودة البيانات على حدة وشرح مفهوم دقة القرار على حدة، لكنه لم يُخصّص قسماً واضحاً يناقش "كيف" و"لماذا" يؤثر كل بُعد على دقة القرار. بعبارة أخرى، آليات التأثير المفترضة (المسارات السببية) لم تُوصّل نظرياً بشكل كافٍ. الفقرة الأخيرة من الإطار النظري التي حملت عنوان "العلاقة بين جودة البيانات الجغرافية ودقة اتخاذ القرار" جاءت مختصرة واكتفت باستعراض ما توصلت إليه بعض الدراسات دون تقديم تحليل نظري معمق.

سادساً — غياب الأشكال والجداول التوضيحية: الإطار النظري بأكمله يخلو من أي شكل توضيحي أو جدول مقارنة أو مخطط يلخص المفاهيم. استخدام جدول يُقارن بين تعريفات الباحثين المختلفين مثلاً، أو شكل يُوضح أبعاد الجودة وعلاقتها ببعضها، كان سيُحسن كثيراً من قابلية القراءة والفهم.

مقترحات التحسين

اختصار الأجزاء المتكررة بشكل جوهري. تعميق المبحث الثاني ب تناول نماذج نظرية لاتخاذ القرار المكاني. إضافة نموذج مفاهيمي بصري للدراسة. تخصيص قسم يناقش آليات التأثير المفترضة بين كل بُعد ودقة القرار. إضافة أشكال وجداول

توضيحية

ثامناً: نقد الدراسات السابقة

استعرض الباحث تسع دراسات (خمس أجنبية وأربع عربية) بشكل منظم يتضمن لكل دراسة: الهدف، المنهج، العينة، النتائج، التوصيات. هذا العرض المنهجي يُسهّل على القارئ المقارنة. الدراسات الأجنبية حديثة (٢٠٢١-٢٠٢٤) ومتنوعة في سياقاتها الجغرافية والتطبيقية.

الملاحظات النقدية

أولاً — ضعف صلة الدراسات العربية بالموضوع: الدراسات العربية الأربع المستعرضة تناولت: القيادة التبادلية وأثرها على جودة اتخاذ القرار، الاتصال التنظيمي وعلاقته باتخاذ القرار، القيادة التحويلية وأثرها على اتخاذ القرار، الثقافة التنظيمية وأثرها على فاعلية اتخاذ القرار. هذه الموضوعات بعيدة بشكل واضح عن جودة البيانات الجغرافية ولا ترتبط بنظم المعلومات الجغرافية أو البيانات المكانية. استخدمها الباحث لإثبات أن الأدبيات العربية "لم تتناول جودة البيانات الجغرافية كمتغير حاسم"، لكن هذا المنطق فيه إشكالية: عرض دراسات في القيادة والثقافة التنظيمية لا يُثبت غياب دراسات في البيانات الجغرافية. كان الأولى والأجدي البحث عن دراسات عربية في مجال نظم المعلومات الجغرافية والتخطيط المكاني الحكومي وإدارة البيانات المكانية، وإن لم تتناول "جودة البيانات" تحديداً فإنها ستكون أقرب للموضوع وأكثر فائدة.

ثامناً: نقد الدراسات السابقة

ثانياً — تفاوت صلة الدراسات الأجنبية بالموضوع: بعض الدراسات الأجنبية ذات صلة مباشرة وقوية بموضوع البحث (مثل دراسة أثر جودة البيانات على اتخاذ القرار في المنظمات كثيفة الاستخدام للمعلومات، ودراسة تصنيف جودة البيانات لاتخاذ القرار في ظل عدم اليقين). لكن دراسات أخرى تتعلق بالجانب التقني لتحسين جودة البيانات (مثل دراسة استخدام الذكاء الاصطناعي الجغرافي لتحسين قاعدة البيانات الطبوغرافية، ودراسة سير عمل إدارة جودة البيانات الجيومكانية). هذه الدراسات تخدم الإطار النظري أكثر مما تخدم تحديد الفجوة البحثية لأن الدراسة الحالية لا تبحث في كيفية تحسين الجودة بل في أثر الجودة على القرار.

ثالثاً — العرض الوصفي المنفصل: كل دراسة عُرِضت على حدة كوحدة مستقلة، ولم يُقدّم الباحث تحليلاً مقارناً شاملاً يكشف عن: الاتجاهات المشتركة بين الدراسات، والتباينات المنهجية بينها (أي الدراسات استخدمت المنهج الكمي وأيها النوعي وأيها المختلط)، والنتائج المتفقة والمختلفة، ونقاط القصور المشتركة. هذا التحليل المقارن هو الذي يبني حجة تراكمية مقنعة ويُبرز الفجوة البحثية بشكل طبيعي.

ثامناً: نقد الدراسات السابقة

رابعاً — صياغة الفجوة البحثية: الفجوة صيغت بشكل منطقي لكنها اعتمدت على "غياب" الدراسات أكثر من "قصور" الدراسات الموجودة. ادعاء الغياب يحتاج إلى مسح شامل للأدبيات لإثباته، بينما التركيز على القصور يسمح ببناء الفجوة على أساس ما هو متاح فعلاً. كان بالإمكان صياغة الفجوة بشكل أقوى بالتركيز على: ما الذي درسته الدراسات السابقة ولم يكن كافياً؟ وما الأسئلة التي أثارها ولم تُجب عنها؟

مقترحات التحسين

استبدال الدراسات العربية البعيدة عن الموضوع بدراسات أقرب لمجال نظم المعلومات الجغرافية والتخطيط الحكومي. التمييز الواضح بين الدراسات ذات الصلة المباشرة والدراسات ذات الصلة غير المباشرة. تحويل العرض من النمط الوصفي المنفصل إلى نمط تحليلي مقارن يتضمن جدول مقارنة. إعادة صياغة الفجوة البحثية بالتركيز على "القصور" بدلاً من "الغياب".

تاسعاً: نقد المنهجية

أ. منهج الدراسة

ما يُحسب له: اختيار المنهج الوصفي التحليلي مناسب لطبيعة الدراسة التي تسعى لوصف الظاهرة وتحليل العلاقات بين متغيراتها. الملاحظة النقدية: الاعتماد الكلي على المنهج الكمي في دراسة تتناول موضوعاً تقنياً مثل جودة البيانات الجغرافية يُعدّ قصوراً. المنهج المختلط (الذي يجمع بين الاستبانة والمقابلات أو تحليل الوثائق) كان سيُعزّز من عمق النتائج. جودة البيانات الجغرافية لها أبعاد تقنية وتنظيمية لا يمكن التقاطها بالكامل من خلال مقياس ليكرت الخماسي. مقابلات شبه منظمة مع عدد من مديري نظم المعلومات الجغرافية كانت ستُثري التفسير وتكشف عن أبعاد لا تلتقطها الاستبانة.

ب. مجتمع الدراسة

ما يُحسب له: مجتمع الدراسة حُدّد بوضوح (٤٨٦ موظفاً في خمس وزارات خدمية) واختيار الوزارات مبرّر بارتباطها بمشاريع ذات بُعد مكاني.

الملاحظات النقدية: لم يُوضّح على أي أساس تحديداً حُصر مجتمع الدراسة في الرقم ٤٨٦. هل تمّ الحصول عليه من بيانات الموارد البشرية في كل وزارة؟ وما المعايير التي حددت من يدخل ضمن المجتمع ومن لا يدخل؟ عبارة "العاملين في إدارات التخطيط والمشاريع ونظم المعلومات الجغرافية" فضفاضة وقد تشمل موظفين لا علاقة لهم بالبيانات الجغرافية فعلياً. غياب هذا التوضيح يُثير تساؤلات حول دقة تحديد المجتمع..

تاسعاً: نقد المنهجية

ج. عينة الدراسة

ما يُحسب لها: العينة الطبقية العشوائية النسبية مناسبة لضمان تمثيل الوزارات الخمس. استخدام معادلة ستيفن ثومبسون لتحديد حجم العينة أسلوب معروف ومقبول. نسبة الاسترداد (٩٣,٦ بالمئة) ونسبة الاستبانات الصالحة (٨٨,٨ بالمئة) جيدة. الملاحظات النقدية: عدد المبحوثين في بعض الوزارات قليل نسبياً (٣٦ مبحوثاً في وزارة الكهرباء والماء مثلاً) مما قد لا يكفي لإجراء مقارنات إحصائية موثوقة بين الوزارات. كما أن الاستبانات المستبعدة (١٣ استبانة) لم تُوضَّح أسباب استبعادها بالتفصيل — هل بسبب عدم الاكتمال أم بسبب نمط إجابة غير جدي أم لأسباب أخرى؟ هذا التوضيح مهم لتقييم جودة البيانات المجمعة.

د. أداة الدراسة (الاستبانة)

ما يُحسب لها: الاستبانة صُمِّمت بعناية استناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة، وتضمنت ٢٨ فقرة موزعة بشكل متوازن بين المتغيرين. استخدام مقياس ليكرت الخماسي مناسب. عرضها على تسعة محكِّمين وإجراء التعديلات اللازمة يُعزِّز من صدقها الظاهري.

تاسعاً: نقد المنهجية

الملاحظة الأولى — الاعتماد على أداة وحيدة: هذه أبرز نقاط الضعف المنهجية. الاستبانة تقيس "إدراكات" المبحوثين لجودة البيانات الجغرافية وليس "الجودة الفعلية" للبيانات. المبحوث قد يرى أن البيانات "دقيقة" بناءً على خبرته المحدودة بينما المقارنة مع الواقع تكشف عن فجوات. هذا التمييز بين "الجودة المُدركة" و"الجودة الفعلية" حاسم في مجال البيانات الجغرافية ولم يُعالج في الدراسة. تعزيز الاستبانة بتحليل عينة من قواعد البيانات الجغرافية الفعلية في الوزارات كان سيُعطي بُعداً موضوعياً قيماً.

الملاحظة الثانية — التقييم الذاتي للمتغير التابع: المتغير التابع (دقة اتخاذ القرار) قيس أيضاً من خلال استجابات المبحوثين أنفسهم على الاستبانة. هذا يعني أن الأشخاص الذين يتخذون القرارات يُقيّمون دقة قراراتهم بأنفسهم، وهو ما يُعرّض النتائج لتحيز الرغبة الاجتماعية — فمن الطبيعي أن يميل المستجيب لتقديم صورة إيجابية عن أدائه وقراراته. قياس دقة القرار بمؤشرات موضوعية (كمقارنة النتائج الفعلية للمشاريع بما خُطّط له) كان سيُعطي نتائج أكثر موضوعية.

الملاحظة الثالثة — قلة فقرات الأبعاد: كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل قيس بأربع فقرات فقط، وهو عدد قليل قد يُحدّ من القدرة على التقاط التباين في الاستجابات ويُضعف من عمق القياس. الحد الأدنى الموصى به عادةً هو 5-6 فقرات لكل بُعد.

الملاحظة الرابعة — غياب الفقرات العكسية: لم تتضمن الاستبانة فقرات سلبية الاتجاه (فقرات عكسية) تُستخدم للتحقق من

جدية استجابات المبحوثين واكتشاف أنماط الإجابة العشوائية أو الآلية..

تاسعاً: نقد المنهجية

و. الأساليب الإحصائية

ما يُحسب لها: الأساليب المستخدمة متنوعة ومناسبة (الانحدار المتعدد والبسيط، معاملات الارتباط، التحليل الوصفي، ألفا كرونباخ).

الملاحظات النقدية: ذُكرت عدة اختبارات في فصل المنهجية كاختبار التوزيع الطبيعي ومعامل تضخم التباين ومعامل التحمل، لكن نتائج هذه الاختبارات لم تُعرض صراحة في فصل التحليل. هذا قصور جوهري لأن هذه الاختبارات تُعدّ شروطاً مسبقة لتحليل الانحدار ولا بد من عرض نتائجها لإثبات استيفاء هذه الشروط. كذلك لم تُستخدم أساليب تحليل الفروق (كتحليل التباين الأحادي أو اختبار ت) رغم توفر متغيرات تصنيفية متعددة.

مقترحات التحسين الشاملة للمنهجية

تعزيز الاستبانة بأداة نوعية (مقابلات) أو بتحليل عينة من قواعد البيانات الجغرافية الفعلية. زيادة فقرات كل بُعد إلى ٦ فقرات على الأقل مع إضافة فقرات عكسية. تقسيم المتغير التابع إلى أبعاد في الاستبانة كما هو في الإطار النظري. عرض نتائج جميع الاختبارات المسبقة لتحليل الانحدار. استخدام التحليل العاملي. إضافة تحليل الفروق وفقاً للمتغيرات الديموغرافية. توضيح معايير حصر مجتمع الدراسة وأسباب استبعاد الاستبانات..

عاشراً: نقد التحليل الإحصائي

أ. تحليل الخصائص الديموغرافية

ما يُحسب له: عُرِضَ بوضوح من خلال جداول تكرارية منظمة تغطي جميع المتغيرات التصنيفية (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، الوزارة، مدى التعامل مع البيانات الجغرافية).

الملاحظة النقدية: التحليل الديموغرافي اقتصر على العرض الوصفي (التكرارات والنسب) ولم يُستفد من هذه البيانات في أي تحليلات لاحقة. لم يُختبر ما إذا كانت هناك فروق في استجابات المبحوثين تبعاً لهذه المتغيرات. فرصة تحليلية ثرية أُهدرت كان يمكن أن تكشف مثلاً عن اختلاف إدراكات جودة البيانات بين الوزارات أو بين المتخصصين في نظم المعلومات الجغرافية ومديري الإدارات.

ب. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

ما يُحسب له: التحليل الوصفي شامل ومنظم، وقدم صورة واضحة عن مستوى كل بُعد وكل فقرة مع ترتيبها حسب المتوسطات. النتائج الوصفية أظهرت أن مستوى جودة البيانات الجغرافية جاء متوسطاً بمتوسط ٣,٦٣ ومستوى دقة اتخاذ القرار جاء متوسطاً أيضاً بنفس المتوسط.

حادي عشر: نقد النتائج ومناقشتها

النتائج عُرضت بوضوح وبتسلسل منطقي يتبع ترتيب الفرضيات. المناقشة ربطت كل نتيجة بالدراسات السابقة ذات الصلة مما يُظهر اطلاعاً جيداً على الأدبيات. التفسيرات المقدمة لترتيب الأبعاد حسب قوة التأثير (الاتساق أولاً والحادثة أخيراً) معقولة منطقياً.

الملاحظات النقدية

أولاً — طغيان المقارنة مع الدراسات السابقة على التفسير العميق: مناقشة النتائج اعتمدت بشكل رئيسي على عبارات من نمط "تتسق هذه النتيجة مع ما أكده فلان" و"تتقاطع مع ما ذهب إليه فلان". هذا النمط ضروري لكنه وحده لا يكفي. المفترض أن تتضمن المناقشة تفسيراً معمّقاً يربط النتائج بالسياق المحلي الخاص بالوزارات الخدمية ويُجيب عن أسئلة مثل: لماذا تصدر بُعد الاتساق قائمة الأبعاد الأكثر تأثيراً؟ ما الذي في طبيعة عمل الوزارات الخدمية تحديداً يجعل اتساق البيانات بين المصادر المتعددة أكثر حسماً من حداثتها؟ لماذا جاء مستوى الحداثة الأقل بين الأبعاد الأربعة؟ هل يعود ذلك إلى قصور في آليات التحديث أم إلى محدودية الموارد أم إلى طبيعة البيانات ذاتها؟ هذه الأسئلة التفسيرية لم تُعالج بالعمق الكافي.

حادي عشر: نقد النتائج ومناقشتها

ثانياً — غياب الإشارة إلى محددات النتائج: النتائج قُدمت بثقة عالية دون أي إشارة إلى العوامل التي قد تُحدّ من تعميمها أو تُقيّد تفسيرها. لم يُذكر أن النتائج تعكس "الإدراكات" وليس "الواقع الفعلي"، ولم يُشر إلى احتمال تأثير تحيّز المنهج المشترك، ولم تُناقش محدودية العينة من حيث عدم كفايتها لمقارنة الوزارات فيما بينها. هذا الغياب يُضعف من المصداقية العلمية لأن الاعتراف بالمحددات دليل على النضج البحثي وليس نقطة ضعف.

ثالثاً — التفسيرات الافتراضية غير المدعومة: بعض التفسيرات المقدمة — خاصة لتفسير الأثر الأقل لبُعد الحادثة — جاءت افتراضية ("قد يعود ذلك إلى أن بعض المشاريع تعتمد على بيانات بنىوية مستقرة نسبياً"). هذه التفسيرات معقولة لكنها لم تُدعم بأي دليل من بيانات الدراسة. كان بالإمكان دعمها بتحليل الفروق بين الوزارات (هل يختلف تأثير الحادثة في وزارة النقل عنه في وزارة الأشغال العامة مثلاً؟) أو بنتائج المقابلات لو أُجريت.

رابعاً — عدم ربط النتائج بالنموذج المفاهيمي: بسبب غياب النموذج المفاهيمي من الأساس، لم تُناقش النتائج في إطار نموذجي يربطها ببعضها ويُقدّم صورة كلية متماسكة. المناقشة جاءت تفصيلية لكل فرضية على حدة لكنها لم تُقدّم رؤية تكاملية شاملة..

ثاني عشر: نقد التوصيات

التوصيات جاءت متنوعة وتغطي جوانب مؤسسية (إنشاء وحدة وطنية)، وتقنية (الاستثمار في الذكاء الاصطناعي الجغرافي)، وبشرية (برامج تدريبية متخصصة)، وإجرائية (آليات تحديث دورية، مؤشرات أداء مكانية). هذا التنوع يعكس رؤية شاملة.

الملاحظات النقدية

أولاً — تجاوز بعض التوصيات لنطاق النتائج: التوصية بإنشاء وحدة وطنية لمعايير البيانات الجغرافية الحكومية والتوصية بتطوير منصة مشتركة لتبادل البيانات بين الوزارات — هذه توصيات استراتيجية واسعة النطاق تحتاج إلى دراسات جدوى مستقلة ولا يمكن تبريرها بنتائج دراسة استبائية واحدة. النتائج أثبتت وجود أثر لجودة البيانات على القرار لكنها لم تبحث في البنية المؤسسية الحالية أو في جدوى إنشاء وحدة وطنية أو تطوير منصة.

ثانياً — عدم ترتيب التوصيات حسب الأولوية: التوصيات جاءت جميعها بنفس المستوى من التأكيد دون تصنيفها حسب الأولوية أو المدى الزمني أو الجهة المسؤولة عن التنفيذ. صانع القرار الذي يطلع على هذه التوصيات لن يعرف من أين يبدأ ولا أيها الأكثر إلحاحاً أو جدوى.

ثالثاً — ضعف الربط الصريح بالنتائج: بعض التوصيات لم تُربط بشكل صريح ومباشر بالنتائج التي أفضت إليها. القارئ يستطيع أن يستنتج الربط لكن الأفضل أكاديمياً أن تُسبق كل توصية بالنتيجة التي بُنيت عليها.

ثالث عشر: نقد المراجع

قائمة المراجع تضمنت مراجع عربية وأجنبية حديثة نسبياً (معظمها من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٤) مما يعكس اطلاع الباحث على أحدث الأدبيات. المراجع الأجنبية متنوعة في سياقاتها الجغرافية (فنلندا، إندونيسيا، بروندي، إيطاليا، نيجيريا) مما يُثري الأبعاد المقارنة.

الملاحظات النقدية

أولاً — تكرار المراجع: لوحظ تكرار صريح لبعض المراجع في القائمة. دراسة الذباحي وهادي (٢٠٢٤) مذكورة مرتين بنفس البيانات البليوغرافية بالضبط، ودراسة طلحي والطائي (٢٠٢٢) مذكورة مرتين أيضاً. كذلك يوجد مرجع أجنبي واحد مذكور مرتين بصيغتين مختلفتين قليلاً. هذا التكرار يُشير إلى ضعف واضح في المراجعة النهائية للرسالة وقد يُعطي انطباعاً سلبياً لدى المحكمين عن مستوى الدقة والعناية.

ثانياً — ضعف المراجع العربية في مجال التخصص: المراجع العربية المستخدمة — باستثناء مرجعين — بعيدة عن مجال البيانات الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية. معظمها في القيادة والإدارة والاتصال التنظيمي والثقافة التنظيمية. كان من المفترض أن تشمل المراجع العربية دراسات في التخطيط الحكومي أو نظم المعلومات الجغرافية أو إدارة البيانات المكانية أو التحول الرقمي الحكومي في السياق العربي..



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

